

أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط

سندة والي
أستاذ دكتور

كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس. تونس.
sonda.weli@fsegs.usf.tn

سعدون مفتاح محمد الضويلة
طالب دكتوراة

كلية العلوم الاقتصادية والتصرف، جامعة صفاقس. تونس.
Sadunworld_18@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025.03.20

تاريخ القبول: 2025.03.16

تاريخ الاستلام: 2025.01.09

الملخص:

إن للتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات الأجنبية تأثيراً كبيراً إما بالإيجاب أو بالسلب على أداء المؤسسات الاقتصادية والمالية المتعاملة بالتجارة الخارجية. لذلك هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هذه التغيرات على ترجمة القوائم المالية، ومدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS21) "المتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". ولتحقيق أهداف الدراسة وزعت استبانة علمية محكمة على مجتمع الدراسة المتمثل في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط الليبية. وتحليل البيانات استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التغيرات في أسعار الصرف تؤثر في ترجمة القوائم المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (3.60)، وأن الشركات تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21) "المتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" وبلغ متوسطها الحسابي (3.47). أيضاً أن الشركات تنتهج قاعدة ثابتة لترجمة القوائم المالية من عام لآخر حسب متطلبات السوق المالي، ويكُون مخصص انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لترجمة القوائم المالية، كإجراء احتياطي للخسائر المتوقعة الناتجة عن تغيرات سعر الصرف، حيث تلتمز الشركات بالإفصاح عن قيمة فروقات الصرف التي يتضمنها صافي الربح أو الخسارة مما يدل على التزام الشركات بالإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS21). ومن أهم ما أوصت به الدراسة: أن يُعترف بكامل فروقات الصرف في الفترة نفسها عند وجود فروقات بين تاريخ المعاملة وتاريخ السداد، لأن الشركات ستسدد مبلغاً أقل أو أكثر من المعترف به في التسجيل الأول عند تاريخ إبرام العقد، وأن تفصح الشركة عن وجود مخاطر العملات الأجنبية لكي يُحْتَاط لهذه المخاطر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف - العملات الأجنبية - ترجمة القوائم المالية - المعيار المحاسبي الدولي (IAS 21).

The impact of changes in foreign currency exchange rates on the financial statement translation in oil companies operating in partnership with the National Oil Corporation

Sadun Moftah Mohamed Daw
PhD student

Faculty of Economics and Management,
University of Sfax. Tunisia
Sadunworld_18@yahoo.com

Sonda Wali
Professor

Faculty of Economics and Management,
University of Sfax. Tunisia
sonda.weli@fsegs.usf.tn

Abstract:

This study aimed to identify the impact of the changes on the translation of financial statements, and the extent of application of International Accounting Standard No. (IAS 21) "relating to changes in foreign exchange rates". To achieve the objectives of the study, a controlled scientific questionnaire was distributed to the study population, represented by oil companies operating in partnership with the Libyan National Oil Corporation. To analyze the data, statistical analysis software (SPSS) used. The study achieved several results, the most important of which are: that changes in exchange rates affect the translation of financial statements, and their arithmetic average was (3.60), and that companies apply International Accounting Standard No. (IAS 21), and their arithmetic average was (3.47). Also, the companies follow a fixed rule for translating financial statements from year to year according to the requirements of the financial market, an allowance for the decline in foreign exchange rates is formed as a result of the translation of the financial statements, as a precaution for expected losses resulting from exchange rate changes, as companies are obligated to disclose the value of the exchange differences included in the net profit or loss, which indicates the company's commitment to disclosure in accordance with International Accounting Standard No. (IAS 21). Among the most important recommendations of the study: that all exchange differences be recognized in the same period when there are differences between the date of the transaction and the date of payment, because companies will pay an amount less or more than recognized in the first registration at the date of concluding the contract, and that the companies disclose the existence of foreign currency risks in order to be prepared for these risks.

Keywords: Exchange rate, foreign currency, translation of financial statements, International Accounting Standard No. (IAS 21).

أولاً. الإطار العام للدراسة:

1.1. المقدمة:

تحضى تغيرات أسعار الصرف بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والمالية، وأن هذه الأهمية من خلال الآثار التي يحدثها التغير في سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تتعامل مع التجارة الخارجية سوف تكون لها نتيجة إيجابية أو سلبية في أدائها جراء هذه التعاملات وهذا راجع إلى تغيرات أسعار الصرف.

إن ازدياد التعاملات الاقتصادية والتجارية في السنوات الأخيرة وانتشار استخدام الإنترنت، قد زاد عمليات التبادل التجاري بين الدول العالم، كما ساعد على سرعة وسهولة تدفق الأصول بين الأسواق المالية العالمية،

وهذا زاد حجم العمليات المالية التي تتم بعملات أجنبية لدى الشركات والمؤسسات حتى أصبحت بعض الشركات تعتمد في معظم عملياتها التجارية على التصدير للأسواق الخارجية (أبو نصار، حميدات، 2010)، وأصبح من غير السهل على أي شركة خاصة الدولية منها، ممارسة كل نشاطاتها والقيام بعملياتها بعملة المحلية، دون الارتباط بالتعامل بالعملة الأجنبية المختلفة في تسديد أو تحصيل بعض الصفقات بعملة أجنبية، ومن ثم كان لعدم استقرار أسعار صرف العملات على نحو مستمر نتيجة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمالية، آثار مهمة على نتيجة أعمال نشاط الشركة ومركزها المالي (أبو زيد، 2005)، وإذا كانت الأعراف المحاسبية التي قد جرت على أن تقوم المؤسسات والشركات المختلفة بإعداد سجلاتها ودفاتها وحساباتها وقوائمها المالية باللغة الرسمية للدولة التي تمارس أنشطتها الاقتصادية داخل حدودها الإقليمية للوفاء بمتطلبات كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تلك البلد، فإن القوائم والتقارير المالية التي ترد إلى الشركة الأم، من طرف الشركات التابعة لها أو فروعها في مختلف أنحاء العالم، عادةً ما تكون مُعدة بلغة وعملة أجنبية مختلفة عن لغة وعملة البلد الأم، مما يستوجب إعادة صياغتها لغوياً وترجمتها بشكل نقدي لتصبح جاهزة لعملية التجمع تمهيداً لإعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الأم ككل (شونوف، 2007).

تعد معايير المحاسبة الدولية أهم ما توصل إليه الفكر المحاسبي لكي يستطيع مواكبة التطورات الاقتصادية على النطاق العالمي، حتى يتم الوصول إلى طريقة موحدة لتحديد وقياس الأحداث المالية ومن ثم عرضها لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة. ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ظهر المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS21) الذي يُطبَّق على المعاملات الأجنبية وفي ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية، حيث ينص على شروط الاعتراف الأولي بفروقات الصرف وتصنيف العمليات الأجنبية والتغيرات في أسعار الصرف ومعالجتها (لطي، 2004).

2.1. الأدبيات السابقة:

لقد تناول العديد من البحوث موضوع التغيرات في أسعار صرف وأثارها في عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية منها:

دراسة (السيريني، البياتي، 2024) بعنوان: ترجمة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وأثره على قيمة الوحدة الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أثر ترجمة القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الموحد العراقي إلى المعايير المحاسبية الدولية وبيان ذلك الأثر في قيمة الوحدة الاقتصادية. حيث طُبِّقَت الدراسة في شركة آسياسيل للاتصالات وهي شركة مساهمة خاصة مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية. وأن النظام المحاسبي المعمول بها هو النظام المحاسبي الموحد المطبق في جميع الوحدات الاقتصادية الإنتاجية في العراق حالياً. ترجم الباحث قائمتي الدخل والميزانية العمومية لسنة 2021 المعدتان وفقاً للنظام المحاسبي الموحد باعتماد



عملة الدولار الأمريكي وبعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية. ظهر اختلاف جوهري بين قائمتي المركز المالي والدخل المعدان وفقاً للنظام المحاسبي الموحد العراقي وتلك المعدة وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية عند ترجمتها بالدولار ويؤثر أيضاً على قيمة الوحدة الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى أن ترجمة القوائم المالية تؤثر في قائمتي الدخل ويرجع سبب الاختلاف إلى ترجمة مخزون البضائع أول وآخر المدة بسعر الصرف الجاري، ويرجع اختلاف أسعار الصرف إلى الترجمة بين صافي الدخل وهو متوسط سعر الصرف، وبنود حقوق الملكية وهي أسعار الصرف التاريخية، وبنود الموجودات والمطلوبات وهي أسعار الصرف الجارية. كما أثرت الترجمة على انخفاض قيمة الوحدة الاقتصادية، وذلك لأن قيمة الأسهم تختلف باختلاف سعر الصرف التاريخي المدعوم بالمعيار الإبلاغ المالي الدولية مع سعر الصرف الجاري.

دراسة (إبراهيم وآخرون، 2024) بعنوان: أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة - دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية، وأشتق فرضيين رئيسيين للدراسة، ولاختبار مدى صحة الفروض أُجريت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 13 شركة متخصصة في الرعاية الصحية والأدوية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2019 حتى عام 2023. ولقياس متغيرات الدراسة فقد تم التعبير عن المتغير المستقل، التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بسعر صرف عملة الدولار في نهاية السنة المالية مرة، وبمتوسط سعر صرف عملة الدولار في خلال السنة مجدداً. كما قيس المتغير التابع، قابلية القوائم المالية للمقارنة اعتماداً على نموذج De Franco الأكثر انتشاراً في أدبيات الفكر المحاسبي. وقد أظهرت النتائج أن القوائم المالية لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية تتمتع بالقابلية للمقارنة. كذلك أظهرت أنه لا يوجد أثر لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة لشركات قطاع الرعاية الصحية والأدوية المقيدة بالبورصة المصرية. واستناداً إلى ما سبق توصي الدراسة بضرورة وضع آليات تلزم الشركات العاملة بالبيئة المصرية بالتطبيق الكامل وليس الجزئي لمتطلبات المعايير المحاسبية مما يزيد مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة.

دراسة (ابوكريمه، 2022) بعنوان: أثر تحرير سعر الصرف على الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية في مصر.

إن التغيرات في أسعار الصرف أو عرض النقود تؤثر بطريقة مباشرة على التضخم، كما يؤثر التضخم في أسعار العملة المحلية وعرض النقود الحقيقي. فيوجد تأثير متبادل بين أسعار الصرف ونسب التضخم في الأجل الطويل. مع الأخذ في الاعتبار معدلات السيولة وسعر الفائدة. كما يوجد علاقة طردية بين تخفيض

أسعار الصرف وعجز الموازنة العامة للدولة، خاصة في الدول النامية ومنها مصر التي تعاني عجز متزايد في الموازنة العامة نتيجة عدم كفاية الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة. وتناول الباحث تأثير تحرير سعر الصرف على المتغيرات التابعة كالتضخم ومعدل الفائدة وميزان المدفوعات وحجم الاحتياطي الأجنبي والصادرات والواردات والميزان التجاري والاستثمارات الأجنبية وحجم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي. وقد تضمن البحث مبحثاً تمهيدي وثلاثة مباحث رئيسية: تناولنا في المبحث التمهيدي مفهوم سعر الصرف وأنواعه، وتعرضنا في المبحث الأول لمفهوم وأنواع العجز في الموازنة العامة للدولة، وتحدثنا في المبحث الثاني عن آثار تحرير سعر الصرف على السياسات الاقتصادية وأوضحنا في المبحث الثالث أثر تحرير سعر الصرف على بعض المؤشرات الاقتصادية، واختتم البحث بخاتمة مصحوبة بأهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث.

دراسة (التميمي، 2021) بعنوان: تأثير تقلبات أسعار الصرف في مؤشرات التداول للمستثمر الأجنبي.

هدفت الدراسة إلى محاولة الكشف عن تأثير سعر الصرف على بعض مؤشرات المستثمر الأجنبي (عدد الصفقات، قيمة الأسهم المتداولة، عدد الأسهم المتداولة)، وذلك عبر دراسة وتطبيق سعر صرف ومؤشرات المستثمر الأجنبي في السوق المالي العراقي للفترة ما بين 2008-2019 على مداره 12 سنة. توصلت الدراسة إلى نتائج تشير إلى وجود فعالية وتأثير سعر الصرف على مؤشرات المستثمر الأجنبي تسهم في السعر الإجمالي وهو محصلة أوامر البيع والشراء وازدياد عدد المستثمرين في السوق المالي حسب تقلبات أسعار الصرف المتبعة من قبل السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي. كما أنها تعطي إشارات كثيرة أهمها تحذير المتداولين من انعكاس اتجاه السعر. وانتهى البحث بتوصيات أهمها، أنه ينبغي على المتداول الأجنبي الذي يرغب في تعظيم عوائده وأرباحه وترشيد قراراته الاستثمارية في سوق المال العراقي، أن يأخذ بعين الاعتبار بعد أن يكون قد انتهى من معرفة أساسيات التداول للمستثمر الأجنبي في سوق المال العراقي، إذ إن المستثمر الأجنبي وحده يمكن أن يحدد كمية الشراء أو البيع، وتوجيه المستثمر الأجنبي على زيادة معرفته وإدراكه بمؤشرات وضرورة التنوع في استخدام أساليب الاستثمار غير المباشر قبل اتخاذ قرار الاستثمار، إلا أنه يقترن بالمعرفة التامة بأساسيات أسعار الأسهم المتداولة في سوق المال العراقي.

دراسة (Abd El-Aziz, et al, 2024) بعنوان: " The Impact of Foreign Currency Exchange Rate Changes on Firm Value (An Applied Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange)."

هدفت هذه البحث إلى تحديد تأثير تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على قيمة الشركات، حيث تناولت الدراسة رصد بعض الآثار المحتملة لتغيرات سعر صرف العملات الأجنبية على قيمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية. حيث صغيت الفرضية الرئيسية على النحو التالي: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية



بين تغيرات سعر صرف العملات الأجنبية وقيمة الشركة. اعتمدت هذه الدراسة على نموذج (Tobin's Q) لقياس قيمة الشركة، وقد حُللت البيانات إحصائياً، واختُبرت فرضيات الدراسة باستخدام الإحصاء الوصفي، ومعامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي البسيط. اعتمد الباحثون على مزيج من المنهجين الاستقرائي والاستنتاجي لإجراء نوعين من الدراسات، وهما: دراسة تحليلية: من خلال تحليل الكتب والدوريات والرسائل العلمية المتعلقة بتغيرات أسعار الصرف وقيمة الشركات. ودراسة تطبيقية: حُدثت فترة الدراسة من 2014 إلى 2023 لاختبار الفرضيات، وقد اختيرت عينة الدراسة من أكثر الشركات نشاطاً في البورصة المصرية، وبلغ عددها 82 شركة. وحُللت البيانات باستخدام برنامج (Eviews v.10). أظهرت نتائج الدراسة والنتائج الإحصائية أن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر في قيمة الشركات. وأوصت الدراسة بتطبيق قوانين وتشريعات جديدة للتغلب على آثار تغيرات السياسات النقدية على الاقتصاد، وإجراء المزيد من البحوث الأكاديمية حول سعر صرف العملات الأجنبية وتأثيره في قرارات مستخدمي التقارير المالية.

دراسة (Rueanjaiman, and Christine, 2024) بعنوان: **Exchange rate risk exposure, operational hedging strategies: A panel study into Japanese Multinational Corporations**

تبحث هذه الدراسة في كيفية مساهمة استراتيجيات التحوط التشغيلية في الحد من مخاطر أسعار الصرف بفعالية. وترتكز الدراسة على الشركات متعددة الجنسيات في اليابان، التي اختيرت بناءً على حجم صادراتها الكبير، وعدد فروعها الأجنبية عالمياً، وحجم اقتصادها. واعتمد على عينة من (50) شركة يابانية متعددة الجنسيات مدرجة في بورصة طوكيو للأوراق المالية خلال الفترة من 2019 إلى 2023. وكان الغرض هو تقديم معلومات حول التعرض لمخاطر العملة واستراتيجيات التحوط التشغيلية للشركات اليابانية المتعددة الجنسيات. حيث استخدم نموذجان في تحليل الانحدار: الأول، نموذج يحلل تعرض الشركة لتقلبات العملة باستخدام تحليل بيانات لوحة التأثير الثابت لتحديد ما إذا كان التعرض لتقلبات العملة يؤثر سلباً على قيمة الشركة؛ والثاني، نموذج يقيّم فعالية استراتيجيات التحوط التشغيلية في تخفيف المخاطر. تُحدد التحوطات التشغيلية باستخدام عدد الشركات التابعة في المناطق والدول ومؤشر التشتت، مع استخدام خمس نسب مالية كمتغيرات تحكم (البيع الأجنبي، والرافعة المالية، والسيولة، والربحية، والحجم). توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن تقلبات أسعار الصرف لا تؤثر إلى حد بعيد على قيمة الشركة أو سعر سهمها. وبالمثل، فإن العدد الكبير من الشركات التابعة في مختلف المناطق قد يُخفف تأثير المخاطر. إضافةً إلى ذلك، نجد أن الشركات اليابانية متعددة الجنسيات ذات السيولة العالية والرافعة المالية العالية قد تُخفف أيضاً من مخاطر أسعار الصرف.

دراسة (Emeke, et al, 2022) بعنوان: IAS 21 - The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates: Matters Arising”

من أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تحسين جودة التقارير المالية وضمان شموليتها عند مقارنة البيانات المالية الصادرة عن مختلف الكيانات والدول من قبل مستخدميها. ينطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 21: "أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" على الكيانات والشركات متعددة الجنسيات التي تُجري معاملات بالعملات الأجنبية. لذا، تتناول هذه الدراسة معيار المحاسبة الدولي رقم 21 والمسائل الناشئة عن اعتماده وتطبيقه. وتناقش أهدافه ونطاقه وقياسه وعرضه، نظراً لتأثيره على الكيانات ذات العمليات الأجنبية، مثل الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وفروع الكيانات التي تعمل في بيئة مختلفة وتخضع لقوانين وعملات صرف مختلفة. وتعتمد الدراسة على منهجية استكشافية في مناقشة مفاهيم مثل تحويل العملات، ومعاملات العملات الأجنبية، وترجمات العملات الأجنبية، وتحديد العملة الوظيفية، مع اعتماد نظرية بروز أصحاب المصلحة كنظرية أساسية. فُحصت أسعار الإغلاق وأسعار الصرف والقيمة العادلة للبنود غير النقدية فيما يتعلق بالإبلاغ عن معاملات العملات الأجنبية. لا يشمل تطبيق المعيار البنود التي تغطيها معايير أخرى، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بشأن الأدوات المالية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 7 بشأن بيان التدفقات النقدية. وقد حُدد عدم قابلية صرف العملات المشفرة كعائق رئيسي أمام تطبيق المعيار على معاملات العملات الافتراضية. ومن ثم، خلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن المعيار يوفر إطاراً للمحاسبة عن العمليات الأجنبية المُقومة بالعملات الأجنبية، إلا أن تقدير الإدارة قد يتجاوز المبادئ، حيث لا تزال المسائل الأخرى المتعلقة بالعمليات الأجنبية غير مُعالجة. لذلك، يُوصى بأنه في حين أن محاولة مجلس معايير المحاسبة الدولية لمعالجة قابلية صرف العملات مُناسبة، ينبغي أن يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم 21 تأثير العملات الافتراضية (العملات المشفرة) على المعاملات الخارجية والتحويلات.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها اهتمت بجانبين هما أثر التغيرات الناتجة عن أسعار صرف العملات الأجنبية، ومدى تطبيق المعيار الذي يدرس هذه التغيرات في آن واحد. وكذلك أن هذه الدراسة تمت في بيئة مختلفة والتي تمثلت في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع مؤسسة النفط الليبية والتي تعد متعددة الجنسيات.

1.3 مشكلة الدراسة:

تم بناء مشكلة الدراسة من خلال مجموعة من المداخل النظرية، كمصدر أساسي ورئيسي لتحديدها، حيث قام الباحثان فيما يخص المدخل النظري بالاتجاه إلى استقراء الدراسات والأدبيات السابقة والتي اهتمت



بكيفية المعالجة المحاسبية لأثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية أو من ناحية موضوعاتها وملاءمتها وتوفيرها لمعلومات جيدة يمكن استخدامها من طرف مستخدمي هذه القوائم لاتخاذ قرارات مناسبة وصحيحة، أمثال: (إبراهيم، وآخرون، 2024)، (Abd El-Aziz, et al, 2024)، (أو كريمة، 2022)، (Emeke, et al., 2022)، (التميمي، 2021)، في بيئات متعددة ومختلفة، لذلك جاءت الدراسة الحالية لمل فجوة البيئية والكشف عن المخاطر الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف والغير المتوقعة والتي تمثل إحدى المشاكل التي قد تعانيها الشركات سواء تعلق الأمر بالمعالجة المحاسبية لهذه التغيرات أو لتحمل المخاطر الناتجة عن سعر الصرف، أو تأثير القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال الفروقات، وهذا يؤدي إلى حدوث أرباح أو خسائر غير متوقعة في نتيجة أعمال نشاط الشركات، وكذلك إلى إرباك خططها وتعطيل تحقيق أهدافها المرسومة، لذلك كانت هناك حاجة ماسة لطرح مشكلة الدراسة التي صيغت في التساؤل التالي:

ما هو أثر التغيرات الناتجة عن أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط؟

4.1. أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى الآتي:

- التعرف على أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية.
- بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21) "المتعلق بأثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط.

5.1. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن تساؤل الدراسة المطروح صيغت الفرضيات الآتية:

- **الفرض الأول:** يوجد أثر للتغيرات الناتجة عن أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط.
- **الفرض الثاني:** يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21) "المتعلق بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية" في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط.

6.1. أهمية الدراسة:

- **من الناحية العملية،** تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى كشف أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية، وبيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21) "المتعلق بأثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" في بيئة الأعمال الليبية، وذلك من

وجهة نظر العاملين بالإدارات المالية وإدارات المراجعة الداخلية في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع المؤسسة الوطنية للنفط.

- اما من الناحية العلمية، ترجع أهمية هذه الدراسة باعتبارها تبحث في مجال يعتبر من المجالات المعاصرة التي تهتم بتغيرات أسعار الصرف ومدى تأثير هذه التغيرات الناتجة عنها على أداء المؤسسات الاقتصادية والمالية.

ثانياً. الإطار النظري للدراسة:

1.2. المفاهيم الأساسية لسعر الصرف:

- مفهوم سعر الصرف: يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من عملة معينة التي يجب دفعها من أجل الحصول على وحدة من عملة أخرى، أو هو أداة تستخدم للربط بين الأسعار للسلع في الاقتصاد المحلي والأسعار للسلع في الاقتصاد العالمي (لطرش، 2003).
- أنواع سعر الصرف: حيث تنقسم الى ما يلي:
 - ♦ سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما (قدي، 2005). ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي طبقاً للطلب والعرض على ذلك السعر في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً للعرض والطلب أو بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، حيث إن هذا السعر هو سعر العملة الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوة العملة الشرائية (عبد القادر، 2011).
 - ♦ سعر الصرف الحقيقي: وهو السعر الذي يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية (قدي، 2005). حيث إنه كلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي كلما كان معدل التضخم منخفض، والعكس (بلقاسم، 2003).
 - ♦ سعر الصرف الفعلي: وهو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى (قدي، 2005).
 - ♦ سعر الصرف الفعلي الحقيقي: وهو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجع لمعدلات التضخم الأجنبية (قدي، 2005).



♦ **سعر الصرف الفوري:** فهو يمثل السعر الحالي أو الجاري الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فاتورة وتقييم الصفقات وتمثل هذه الصفقات أغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف، ويعتمد على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات، وقد تمتد فترة الصرف إلى غاية 48 ساعة من إبرام الصفقة (راشدي، 2019).

♦ **سعر الصرف الآجل:** هو السعر الذي يدرج في العمليات والصفقات بالاعتماد على السعر الفوري وفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العمليات (قدي، 2005). وإن العقد الآجل يعين مقداراً من عملة معينة سيتم شراؤها أو بيعها من قبل منشأة الأعمال بلحظة زمنية محددة وبسعر صرف محدد (النعمي، 2012).

2.2. تغيرات أسعار الصرف:

♦ **مفهومها:** تعد تغيرات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه الشركات العاملة في المجال الدولي إذ تنشأ المخاطر السوقية (النظامية) بسبب حساسية الشركات للتغيرات لعوامل تتمثل في أسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وقد تكون تغيرات أسعار الصرف مصدراً لمخاطرة إضافية أو أن تخفض تلك المخاطرة وذلك يعتمد على حجم تلك التغيرات واتجاهاتها (تيجاني، 2017)

♦ **أسباب التغيرات في أسعار الصرف:** حيث هناك الكثير من العوامل والاسباب التي تؤثر في سعر الصرف يمكن إيجازها بعبارة بسيطة وشاملة وهي: أن سعر الصرف لعملة معينة يتحدد في ضوء تفاعل العرض والطلب عليها، ومن هذه العبارة يتبين أن سعر الصرف لعملة معينة يتحدد في ضوء ما هو معروض منها بالتداول ومقدار الطلب عليها (الزبيدي، 2011).

3.2. العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

♦ **العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف (تشوي وآخرون، 2004).** حيث تشمل الآتي: (اختلافات التضخم- السياسة المالية- ميزان المدفوعات- الميزان التجاري- الاحتياطات النقدية الدولية والقدرة على المديونية- الموازنة القومية- عروض العملة المستقبلية- الأسعار غير الرسمية- سلوك العملات الأخرى- واختلافات الفائدة).

♦ **العوامل الغير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف (الغالبي، 2010).** حيث تشمل التي: (الإشاعات والأخبار- الاضطرابات والحروب والحصار -خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم) .

4.2. مخاطر الصرف:

وهي مجموعة الأخطار الناجمة عن العمليات المرتبطة بالعملات الأجنبية عند حدوث تغير في سعر الصرف. أو هي قيمة الخسائر الناجمة عن التغيرات في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، أو هي نتيجة المبادلات الدولية، وأخطار الصرف الناجمة عن العمليات التالية (بن ياني، 2012):-

♦ الصادرات والواردات.

♦ الاقتراض والإقراض بالعملات الأجنبية.

♦ القروض في السوق الدولية لرؤوس الأموال.

5.2. المعيار المحاسبي الدولي (IAS 21) "المتعلق بالتغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية":

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 21) كيفية المعالجة المحاسبية للشركات التي لها معاملات بعملة أجنبية أو التي لها عمليات أجنبية، والكيفية التي يتم عرض القوائم المالية للمعاملات والعمليات الأجنبية التي قامت بها الشركة وكيفية ترجمة القوائم المالية بعملة التقرير، كما يتناول المعيار كيفية اختيار سعر الصرف المستخدم في اثبات التغيرات في أسعار الصرف في القوائم المالية (حماد، 2005). يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (21) إلى بيان كيفية محاسبة المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية، وبين كذلك كيفية ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة إلى عملة تقرير الشركة القابضة. وعملة التقرير هي العملة التي يتم بها عرض القوائم المالية. وبشكل رئيسي يهدف المعيار إلى تحديد أسعار الصرف الواجب استخدامها في عملية المعاملات التجارية التي تتم بعملة أجنبية وأسعار الصرف الواجب استخدامها لترجمة القوائم المعدة بعملة أجنبية، وتحديد أين سيتم إظهار فروقات أسعار الصرف في القوائم المالية (أبو نصار، إحميدات، 2010).

6.2. ترجمة القوائم المالية بالعملات الأجنبية:

تعتبر الترجمة عبارة عن عملية حسابية لتحويل المقاييس التي تمت في نطاق نسق أو نظام معين للقياس، إلى مقاييس في نطاق أو نظام آخر للقياس، وبتطبيق هذا المفهوم على عملية ترجمة القوائم المالية الأجنبية يمكن القول بأن الترجمة في المجال المحاسبي تعد عملية حسابية أو رياضية لتحويل المقاييس المحددة بوحدة العملة الأجنبية، إلى مقاييس محددة بالعملة المحلية.

يدور جوهر مشكلة الترجمة، حول الحسابات الأجنبية للوحدة الاقتصادية الأجنبية، ودمجها مع الحسابات المحلية للوحدة الاقتصادية الأم، وينبع مصدر مشكلة الترجمة من الحاجة إلى تحقيق الاتساق والتوافق في وحدة القياس المستخدمة في عملية الدمج أو التوحيد، وحيث إن تعيين أكثر من قيمة للحساب نفسه، يؤدي إلى تعارض تلقائي بوجود كميات متبادلة وغير متسقة لهذا الحساب، فإن الترجمة بالمعنى العام لها، تعني رفض أي إجراءات أو مقترحات، تؤدي إلى اختلافات الحسابات عند ترجمتها اختلافاً كمياً، يؤثر في خصائص عناصر الحسابات المرغوب في قياسها (عبد القادر، 2013).

7.2. التمييز بين عمليتي تحويل وترجمة العملة الأجنبية:

إن من بين المشاكل المحاسبية التي تعترض إعادة ترجمة القوائم المالية هي مشكلة اختيار سعر الصرف الواجب تطبيقه عند إعادة إعداد وترجمة القوائم المالية ومعالجة فروق أسعار الصرف، فقد يتم استخدام سعر



الصرف الجاري أو التاريخي لإعادة إعداد القوائم المالية، كما تكون التفرقة في المعالجة المحاسبية لفروق أسعار الصرف الجاري تتوقف على ما إذا كانت تلك الفروق ناتجة من عملية إعادة القياس للعملة أو كانت تلك الفروق في سعر الصرف ناتجة من عملية ترجمة للعملة (شنوف، 2007).

بخلاف المعاملات بالعملات الأجنبية فإن عملية ترجمة العملة الأجنبية لا تتضمن تبادل فعلي للعملة، وتنشأ عن عملية الترجمة مكاسب وخسائر ناتجة عن ترجمة كل حسابات الشركات التابعة بعملة دولة الشركة الأم، ولا بد أن عملية الترجمة هذه ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة باعتبار أن الشركة الأم وفروعها هي كيان اقتصادي واحد. إذا كانت أسعار صرف العملات الأجنبية ثابتة فإن عملية ترجمة القوائم المالية ما هي إلا عملية رياضية تطبيقية بسيطة إلا أنه نادراً ما تكون كذلك وذلك راجع لتغير عوامل العرض والطلب على العملات في الأسواق المالية مما يؤدي إلى التغير المستمر لأسعار صرف مختلف العملات العالمية مما أوجب البحث عن الحلول المحاسبية العملية والصحيحة عند إجراء عملية الترجمة (طارق، 2009).

ثالثاً. الإطار العملي للدراسة:

1.3. تمهيد:

في هذا الجانب يتم تناول أهداف الدراسة الميدانية، والأداة المستخدمة في الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة، ووصف لمجتمع الدراسة، واستخراج معايير الصدق والثبات للاستبيان، والإجراءات المستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بها، ووصف الخصائص الديموغرافية للعينة وفرضيات الدراسة، واختبار قبول ورفض الفرضيات، وإظهار النتائج والتوصيات.

2.3. منهجية الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بمجموعة من الظروف، أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر، ويعمل على استخلاص المعاني والدلالات المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعض، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات، وإعطاء التفسير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها (الشيباني، 1975).

■ المصادر الثانوية: تم معالجة الإطار النظري للدراسة استناداً إلى مصادر البيانات الثانوية التي تمثلت في الكتب والمراجع ذات العلاقة والدوريات والمقالات والتقارير والبحوث والدراسات السابقة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية بواسطة صحيفة استبيان حيث تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض بعد أن تم عرضها على مجموعة من المحكمين للتحقق من صدق محتواها وأنها تقيس ما وضعت لأجله.

3.3. بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:

- بيئة الدراسة: تمثلت بيئة الدراسة في شركات النفط العاملة بالمشاركة مع للمؤسسة الوطنية للنفط.
- مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالإدارات المالية وإدارات المراجعة الداخلية بشركات النفط العاملة بالمشاركة مع للمؤسسة الوطنية للنفط.
- عينة الدراسة: نظرا لتعدد هذه الشركات وصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية، حيث تم اختيار عدد (5) شركات نفطية متمثلة في (شركة الهروج للعمليات النفطية، شركة أكاكوس للعمليات النفطية، شركة مليته للنفط والغاز بي. في، شركة مبروك للعمليات النفطية، وشركة إيني شمال أفريقيا بي. في)، وقد اختيرت عينة عشوائية حجمها (10) مفردات من كل شركة وزعت عليها الاستبيانات.

4.3. أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة كأداة للدراسة، حيث اعتمد في إعدادها على الإطار النظري للدراسة الحالية والدراسات السابقة والقريبة من أهداف الدراسة أمثال: دراسة (السيريني، البياتي، 2024)، (إبراهيم وآخرون، 2024) و (Emeke, et al, 2022)، وتضمنت على عدد من العبارات التي يمكن من خلالها محاولة تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وقد احتوت الإستبانة على جزئيين رئيسيين وهي كما يلي وفقاً لترتيبها:

- الجزء الأول: معلومات عامة على مجتمع الدراسة والتي تضمنت على (6) عبارات.
- الجزء الثاني: تم تصميمه لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تضمن المحور الأول على (10) عبارات، بينما تضمن المحور الثاني على (14) عبارة.

جدول رقم (1) الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع.

ت	الشركة	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع %
1	شركة الهروج للعمليات النفطية	10	8	90%
2	شركة أكاكوس للعمليات النفطية	10	7	85%
3	شركة مليته للنفط والغاز بي. في	10	10	80%
4	شركة مبروك للعمليات النفطية	10	8	75%
5	إيني شمال أفريقيا بي. في	10	9	95%
	المجموع	50	42	84%

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

5.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة وتحليل البيانات الأولية التي تم جمعها من مفردات المجتمع التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية "Statistical Package for Social Sciences" والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها: (اختبار ألفا كرونباخ، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار (T)).

6.3. تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدمت الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) طريقة تصحيح مقياس لكيرت.

التدرج	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
قيمة المتوسط الحسابي	5-4.20	4.19 - 3.4	3.39 - 2.60	2.59 - 1.80	1.79 - 1
مستوى درجة التأثير	مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

وفقاً للجدول رقم (2)، يكون متوسط درجة الموافقة (3) يشير ذلك إلى ارتفاع درجة الموافقة، في حين إذا كان يقل معنوياً عن (3)، يشير ذلك إلى انخفاض الموافقة. أما إذا كانت الدرجة حول (3)، يظهر تلك موافقة متوسطة، وستجرى اختبارات لتحديد ما إذا كانت تلك الاختلافات عن متوسط (3) ذات دلالة إحصائية. وقد تم استخدام حزمة (SPSS) لتحليل بيانات الدراسة. كما تم الاعتماد على مقياس لكيرت الخماسي (Likert-scale) لتحديد قيم المتوسطات الحسابية والنسب المتوسطة المرجحة.

7.3. معايير الصدق والثبات للاستبيان:

▪ صدق أداة الدراسة:

لقد تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان بواسطة حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة وذلك لتحديد مستوى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وتبين أن جميع معاملات الارتباط لجميع عبارات استمارة الاستبيان كانت ذات دلالة إحصائية عند مستويات معنوية (0.01)، وهذا يعني أن الأداة تتمتع بمستوى صدق مرتفع وهي صالحة لأغراض الدراسة.

▪ صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بالاتساق الداخلي لأسئلة الاستبيان هو قوة الترابط بين درجات كل محور من محاور الاستبيان ودرجات أسئلة الاستبيان الكلية. وقد تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة والمعدل الكلي للمحاور على مجتمع الدراسة.

▪ الصدق البنائي لمحاور الاستبيان:

ويبين هذا المقياس مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان للدرجة الكلية لجميع المحاور.

جدول رقم (3) قيم معاملات الارتباط بين الدرجة الفرعية لكل محور مع الدرجة الكلية لجميع المحاور.

المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تؤثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية.	0.758*	0.011
يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IASB21) "المتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".	0.962**	0.000

* معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)

**معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (3)، نتائج الاتساق الداخلي لجميع المحاور نجد أن حالات ارتباط المحاور بالدرجة الكلية لجميع المحاور عالية عموماً، أن معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.01)، و(0.05)، وأن القيمة الاحتمالية للمحور الأول أقل من (0.05)، وأن القيمة الاحتمالية للمحور الثاني أقل من (0.01)، وتعني هذه النتيجة أن المحاور الفرعية يجمع بينها عناصر مشتركة تجعلها أكثر تجانساً مما يعد مؤشراً على قوة الصدق البنائي للاستبيان.

8.3. مفردات عينة الدراسة: عرض بيانات الدراسة وتحليلها:

1. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (4) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دكتوراه	5	12%
ماجستير	9	21%
بكالوريوس	27	65%
دبلوم متوسط/عالي	1	2%
المجموع	42	100%

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (4)، أن معظم مفردات العينة هم من حملة البكالوريوس، حيث يُمثلون نسبة 65% من إجمالي مفردات العينة. يليهم أصحاب درجة الماجستير بنسبة 21%، يتبعهم الحاصلون على درجة الدكتوراه بنسبة 12% من إجمالي مفردات العينة. بينما يمثلون الحاصلين على الدبلوم المتوسط والعالي ما نسبته 2% . وهذا يعطي مؤشراً قوياً أن غالبية أفراد عينة الدراسة متحصّلين على مؤهلات ذات درجة عالية.

2. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص:

الجدول رقم (5) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب التخصص.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص.

النسبة %	العدد	التخصص
69%	29	محاسبة
17%	7	إدارة أعمال
7%	3	تمويل ومصارف
7%	3	إقتصاد
100%	42	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (5)، أن معظم مفردات العينة تخصصهم المحاسبة، حيث يُمثلون العدد الأعلى بنسبة 69% من إجمالي مفردات العينة. يتبعهم في الترتيب أصحاب تخصص إدارة الأعمال بنسبة 17%، والذين تخصصهم التمويل والمصارف والاقتصاد حصلوا على الترتيب نفسه بنسبة 7%.

3. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم (6) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
19%	8	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات
31%	13	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة
50%	21	من 15 سنة فأكثر
100%	42	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (6) أن معظم مفردات العينة لديهم خبرة عمل تزيد عن 15 سنة، حيث يُمثلون نسبة 50% من إجمالي مفردات العينة. يأتون بعدهم أولئك الذين يمتلكون خبرة تتراوح ما بين 10 إلى أقل من



15 سنة، حيث يُمثلون نسبة 31%. بينما يمتلك الباقون خبرة تتراوح ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، ما نسبته 19%.

4. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة:

الجدول رقم (7) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب الوظيفة.

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الوظيفة	العدد	النسبة %
محاسب	31	74%
مراجع داخلي	3	7%
رئيس قسم	6	14%
مدير الإدارة المالية	2	5%
اخرى	-	-
المجموع	42	100%

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (7)، أن غالبية مفردات العينة هي من المحاسبين، حيث يُمثلون ما نسبته 74% من إجمالي مفردات العينة. يليهم رؤساء الأقسام بنسبة 14%، ثم المراجعين الداخليون بنسبة 7%. أما مدراء الإدارات المالية تحصلت على نسبة 5% من إجمالي مفردات العينة.

5. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب حصولهم على دورات تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS):

الجدول رقم (8) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حصولهم على دورات تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS).

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب حصولهم على دورات تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS).

دورات تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS).	العدد	النسبة %
(نعم) متحصل على دورات	31	74%
(لا) غير متحصل على دورات	11	26%
المجموع	42	100%

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (8) النتائج الخاصة بنسب تحصل الموظفين داخل الشركات على دورات تتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير، حيث بلغت نسبة المتحصلين على تلك الدورات 74% وهي النسبة الأكبر، وغير

المتحصلين بلغت 26%، ويتبين من الجدول أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة قد تحصلوا على دورات تتعلق بالمعايير الدولية، مما يعني أن أغلب الموظفين لديهم الدراية الكافية بالمعايير الدولية لإعداد التقارير.

6. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية:

الجدول رقم (9) يبين التوزيع التكراري والنسبي المئوي لعينة الدراسة حسب الشهادات المهنية.

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية.

النسبة %	العدد	الشهادات المهنية
5%	2	شهادة محاسب قانوني معتمد CPA
10%	4	شهادة محاسب قانوني معتمد بريطاني ACCA
21%	9	شهادة محاسب قانوني عربي ACPA
7%	3	أخرى
57%	24	لا يوجد
100%	42	المجموع

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (9) النتائج الخاصة بالشهادات المهنية، حيث نجد نسبة غير المتحصلين على الشهادات المهنية هي الأكبر حيث تبلغ 57% من مجتمع الدراسة، والحاصلون على شهادات محاسب قانوني عربي تبلغ نسبتها 21%، ويتبين من هذا الجدول أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة لم يتحصلوا على شهادات مهنية.

9.3. التحليل الوصفي لفرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: "تؤثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية".

جدول (10) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة حول محور تؤثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية.

ت	العـــــبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تتأثر بنود قائمة المركز المالي بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجةً لترجمة القوائم المالية.	3.8	0.632
2	يتأثر صافي الربح الظاهر في قائمة الدخل بالتغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية نتيجةً لترجمة القوائم المالية.	3.8	0.421
3	يتم وضع تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة الترجمة في حساب فروقات ترجمة العملات الأجنبية.	3.5	0.527



1.178	2.5	4	يتم تسجيل الفروقات الناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة الترجمة ضمن حسابات حقوق الملكية (مديناً أو دائناً).
0.421	3.8	5	يتم تكوين مخصص انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجةً لترجمة، احتياطاً للخسائر المتوقعة في تغير سعر صرف العملات.
1.370	2.9	6	تتم معالجة فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة الترجمة بأكثر من طريقة حسب طبيعة العملية.
0.632	3.8	7	توجد قاعدة ثابتة لترجمة القوائم المالية تنتهجها الشركة من عام لأخر.
0.500	4.0	8	يعترف بفروق الاسعار في دخل الفترة الجارية في حال حدوثها.
0.788	3.8	9	يتم التقريب بين البنود النقدية والبنود غير النقدية عند معالجة فروق الأسعار.
0.632	4.2	10	تترجم مصاريف إهلاك الأصل باستخدام السعر السائد عند اقتناء الأصل.

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

ويلاحظ من الجدول رقم (10) أن الفقرة رقم (10) (تترجم مصاريف إهلاك الأصل باستخدام السعر السائد عند اقتناء الأصل) احتلت المرتبة الأولى من بين الفقرات الأخرى بوسط حسابي قدره (4.2) وانحراف معياري (0.632)، بينما احتل المرتبة الثانية الفقرة رقم (8) (يعترف بفروق الأسعار في دخل الفترة الجارية في حال حدوثها) بوسط حسابي قدره (4.0) وانحراف معياري (0.500)، وأغلب الأسئلة كان وسطها الحسابي (3.8)، بينما احتل المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) (يتم تسجيل الفروقات ضمن حسابات حقوق الملكية) بوسط حسابي قدره (2.5) وانحراف معياري (1.178).

▪ **اختبار الفرضية الأولى:** لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) واختبارات المعنوية الخاصة بها وكانت نتائج اختبار الفرضية كالتالي:

الجدول (11) يبين نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لإجابات مفردات المجتمع على محور تؤثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية

مستوى المعنوية المشاهد	قيمة اختبار t	%95 فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للمجتمع	متوسط المجتمع
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
0.000	11.452	0.4859	0.7252	0.16722	3.6056

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (11) المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة حول (تؤثر تغيرات أسعار الصرف على ترجمة القوائم المالية) ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (3.6056) بانحراف معياري (0.16722)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع الدراسة يتراوح بين (-0.4859 - 0.7252). وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (11.452) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وتساوي (1.812)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول المحور أكبر من (3 المتوسط الافتراضي) (فوق المتوسط)، بما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة يؤكدون أن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر في ترجمة القوائم المالية.

▪ **الفرضية الثانية: "يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IASB 21) المتعلق بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية".**

جدول (12) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات مجتمع الدراسة في محور يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (IASB 21) المتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تلتزم الشركة بالإفصاح عن قيمة فروقات الصرف التي يتضمنها صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية.	4.0	0.816
2	تلتزم الشركة بالإفصاح عن سبب استخدام عملة مختلفة عن عملة إعداد التقارير المالية.	3.5	0.849
3	تلتزم الشركة بالإفصاح عن أثر التغيرات في أسعار الصرف على القوائم المالية للعمليات الأجنبية إذا كان التغير مهماً بحيث يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.	3.5	0.849
4	يحقق الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناشئة نتيجة فروقات صرف العملات الأجنبية مزايا ضريبية للشركة.	2.7	0.674
5	في حالة وجود فرق سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ السداد، يتم الاعتراف بكامل فروقات الصرف في نفس الفترة.	2.9	0.875
6	تقوم الشركة بالإفصاح عن وجود مخاطر العملات الأجنبية.	2.5	0.707
7	يؤدي الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) إلى زيادة كفاءة القوائم المالية للشركة.	3.6	0.516
8	يساعد تطبيق الشركة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (21) على زيادة الإفصاح	3.6	0.516
9	تعتمد إدارة الشركة على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (21) في تسجيل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية.	3.6	0.516

0.516	3.6	يساهم المعيار الدولي رقم (21) في مساعدة الشركة في حل مشكلة ترجمة القوائم المالية	10
0.823	3.7	توجد قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) في ليبيا.	11
0.737	4.1	تقوم الشركة بإجراء دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم في تطبيق معيار المحاسبة الدولي. (21)	12
0.483	3.3	تقوم الجمعيات والهيئات المهنية في ليبيا بالإشراف على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21).	13
0.994	4.1	اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية بين الدول التي تضع المعايير الدولية والدول التي تطبق هذه المعايير أحد المعوقات لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21).	14

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

ويلاحظ من الجدول رقم (12) أن الفقرة رقم (12)، (تجري الشركة دورات تدريبية للمحاسبين لمساعدتهم على تطبيق معيار المحاسبة الدولي (21) جاءت بالمركز الأول من بين الفقرات الأخرى بمتوسط حسابي قدره (4.1) وانحراف معياري قدره (0.737)، وجاءت بالمرتبة الثانية الفقرة رقم (1) (تلتزم الشركة بالإفصاح عن قيمة فروقات الصرف التي يتضمنها صافي الربح أو الخسارة للسنة المالية)، حيث بلغ وسطها الحسابي (4.0) وانحرافها المعياري (0.816)، واحتل المركز الثالث السؤال رقم (11)، (توجد قوانين تلزم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) في ليبيا) بوسط حسابي قدره (3.7) وانحراف معياري (0.823)، وأغلب الأسئلة الأخرى كان وسطها الحسابي (3.6)، وجاء بالمركز الأخير الفقرة رقم (6)، (تصحح الشركة عن وجود مخاطر العملات الأجنبية) بوسط حسابي قدره (2.5) وانحراف (0.707).

▪ اختبار الفرضية الثانية: لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار (T) واختبارات المعنوية الخاصة بها وكانت نتائج اختبار الفرضية كالتالي:

الجدول (13) يبين نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لإجابات مفردات المجتمع على محور يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (21) (IASB 21) المتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

مستوى المعنوية المشاهد	قيمة اختبار t	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري للمجتمع	متوسط المجتمع
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
0.004	3.784	0.1925	0.7646	0.39990	3.4786

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

يبين الجدول رقم (13) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات مجتمع الدراسة حول (يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IASB 21)، حيث نلاحظ أن متوسط إجابات مفردات مجتمع الدراسة يساوي (3.4786) بانحراف معياري (0.39909)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في مجتمع الدراسة يتراوح بين (0.1925 - 0.7646). وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (3.784) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) وتساوي (1.812)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.004) وهو أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، مما يشير إلى أن متوسط الإجابة في مجتمع الدراسة حول المحور أكبر من (3 المتوسط الافتراضي) (فوق المتوسط)، بما يدل على أن غالبية مجتمع الدراسة يؤكدون على أن الشركات تقوم بتطبيق المعيار الدولي رقم (IASB21).

10.3. مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال النتائج التي أظهرتها التحليلات السابقة، تبين انه يوجد تأثير لتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على ترجمة القوائم المالية. حيث تبين ان قيمة متوسط الاستجابة بلغ (3.60) وفق مقياس ليكرت الخماسي. وهذا يتوافق مع دراسة كلا من (السيريني، البياتي، 2024) و (التميمي، 2021). وكذلك توافقت مع نتائج دراسة (Abd El-Aziz, et al, 2024)، والتي بينت نتائجها أن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر في قيمة الشركات. بينما اختلفت نتائج (إبراهيم وآخرون، 2024) مع نتائج الدراسة الحالية، حيث أثبتت أنه لا يوجد أثر للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة للشركات.

كما أشارت نتائج الدراسة أنه يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21) "المتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" داخل هذه الشركات. وهذا ما جاء متوافقا في دراسة (Emeke, et al, 2022).

11.3. النتائج والتوصيات:

♦ **النتائج:** وفقا إلى ما أظهره نتائج التحليل الإحصائي للدراسة، فإن الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج حول أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية في ترجمة القوائم المالية، يمكن حصرها في الآتي:

- قد تبين أن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية تؤثر على ترجمة القوائم المالية.
- كما تبين أنه يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21) "المتعلق بالتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" داخل هذه الشركات.
- لا يتم تسجيل الفروقات الناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة الترجمة ضمن حسابات حقوق الملكية.

- لا تقوم الشركات بالإفصاح الكافي عن وجود مخاطر العملات الأجنبية بقدر كافي في الملاحق للقوائم المالية.
- لا يتم الاعتراف بكامل فروقات الصرف في نفس الفترة في حالة وجود فرق سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ السداد.
- لا تفصح الشركات عن وجود مخاطر العملات الأجنبية، وإنما لا تحقق مزايا ضريبية في حال الاعتراف بالمكاسب والخسائر نتيجة فروقات الصرف.
- إن الشركات تنتهج قاعدة ثابتة لترجمة القوائم المالية من عام لآخر حسب متطلبات السوق المالي، ويتم تكوين مخصص انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لترجمة القوائم المالية احتياطياً للخسائر المتوقعة في تغيرات سعر الصرف، حيث تلتزم الشركات بالإفصاح عن قيمة فروقات الصرف التي يتضمنها صافي الربح أو الخسارة مما يدل على التزام الشركة بالإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 21).

◆ التوصيات: في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة، فإنه يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- أن يتم العمل على تسجيل الفروقات الناتجة عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة الترجمة ضمن حسابات حقوق الملكية.
- أن يتم الاعتراف بفروقات الصرف في نفس الفترة في حالة وجود فرق سعر الصرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ السداد.
- الرفع من مستوى الإفصاح عن قيمة فروقات الصرف التي يتضمنها صافي الربح أو الخسارة وفقاً لما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 21)، مما يجعل القوائم المالية لهذه الشركات أكثر وضوحاً.
- أن يتم الإفصاح عن وجود مخاطر العملات الأجنبية لكي يتم الاحتياط لهذه المخاطر، وأن يتم الاعتراف بكامل فروقات الصرف في نفس الفترة عند وجود فرق سعر صرف بين تاريخ المعاملة وتاريخ السداد لأن الشركات ستقوم بتسديد مبلغ أقل أو أكثر من المعترف به في التسجيل الأول عند تاريخ إبرام العقد.
- الحرص على تطوير العاملين وتدريبهم للرفع من مستوياتهم بما يتلاءم مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير (IFRS).
- الاستفادة من خبرات الدول العربية فيما يتعلق بمعايير المحاسبة الدولية، وبالأخص دولتا مصر والسعودية، حيث إن لهما معاييرهما الوطنية والتي هي ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية وفقاً للبيئة الإقليمية لهذه الدول، وذلك لإصدار معايير لبيئية تتلاءم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية الليبية، من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الليبيين.



المراجع

- إبراهيم، محمد زيدان، إبراهيم، محمد رمضان، فرغلي، محمد سامي، (2024). أثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قابلية القوائم المالية للمقارنة- دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية. كلية التجارة، جامعة مدينة السادات. المجلد 16، العدد 3. ص 177-204.
- أبو نصار، محمد، وإحميدات، جمعة، (2010). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع. عمان الجامعة الاردنية.
- أبو زيد، محمد المبروك، (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية- ابتراك للنشر والتوزيع - مصر - الطبعة الأولى.
- ابوكريمه، رشدي ابراهيم السيد، (2022). أثر تحرير سعر الصرف على الموازنة العامة وبعض المؤشرات الاقتصادية في مصر. مجلة روح القوانين. المجلد 34، العدد 100- الجزء الأول. ص 527-649.
- بن ياني، مراد، (2012). سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
- تشوي، فردريك، وآخرون، (2021). المحاسبة الدولية، تعريب أ. د محمد عصام الدين زايد، دار المريخ للنشر، 2004.
- التميمي، أية على خميس، (2021). تأثير تقلبات أسعار الصرف في مؤشرات التداول للمستثمر الأجنبي. رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة كربلاء.
- تيجاني، بالرقي، راشدي امين (2017). أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 3، العدد 1. ص 152-170.
- حماد، طارق عبد العال، (2005). التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل. الدار الجامعية الإسكندرية.
- راشدي، أمين، (2019). أثر ترجمة البيانات المالية بالعملات الأجنبية على القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي استنادا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 21. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 2. ص 31-46.
- الزبيدي، سليم رشيد عبود، (2014). أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الاسهم دراسة تطبيقية- في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة. كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- السيريني، محمد نوزاد احمد، البياتي، أستاذ غازي عبد العزيز سليمان، (2024). ترجمة القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وأثره على قيمة الوحدة الاقتصادية. مجلة (Journal of Kurdistan for Strategic Studies). العدد 2. ص 199-224.
- شنوف، شعيب، (2007). الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

- الشيباني، عمر محمد التومي (1975) مناهج البحث الاجتماعي. الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان. طرابلس. ليبيا.
- طارق، شوقي، (2009). أثر تغيرات أسعار صرف على القوائم المالية. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- عبد القادر، ضو، (2013). المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق المعايير المحاسبية الدولية. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر.
- عبد القادر، مراد، (2011). دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة 1974-2003، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
- الغالب، عبد الحسين جليل عبدالحسن، (2010). سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- قدي، عبد المجيد، (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية.
- لطرش، الطاهر، (2003). تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة. الجزائر.
- لطفي، أمين السيد احمد، (2004). المحاسبة الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، الدار الجامعية للطباعة والنشر. الاسكندرية. مصر.
- النعيمي، عدنان تايه، (2012). إدارة العملات الأجنبية. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. عمان، الاردن.
- Abd El-Aziz, Ahmed Sayed Tokhy; Mohamed, Monzer Mohamed Ali; Ahmed, Mahmoud Mohamed Hassaneen, (2024), "The Impact of Foreign Currency Exchange Rate Changes on Firm Value: An Applied Study on Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange", (المجلد السادس) المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية (المجلد السادس)، ص 436-409.
- Emuebie Emeke, Ogundeyi Adebayo, Fakuade Olufunmilayo, Tunji Shiyanbola, (2022), IAS 21 - The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates: Matters Arising. International Journal of Accounting, Finance and Risk Management. Vol. 7, No. 3, pp. 92-98.
- Rueanjaiman, Apitsama, and Christine, Namakula Mary, (2024), "Exchange rate risk exposure, operational hedging strategies: A panel study into Japanese Multinational Corporations". Master Thesis in Business Administration, Jönköping International Business School. Jönköping University.